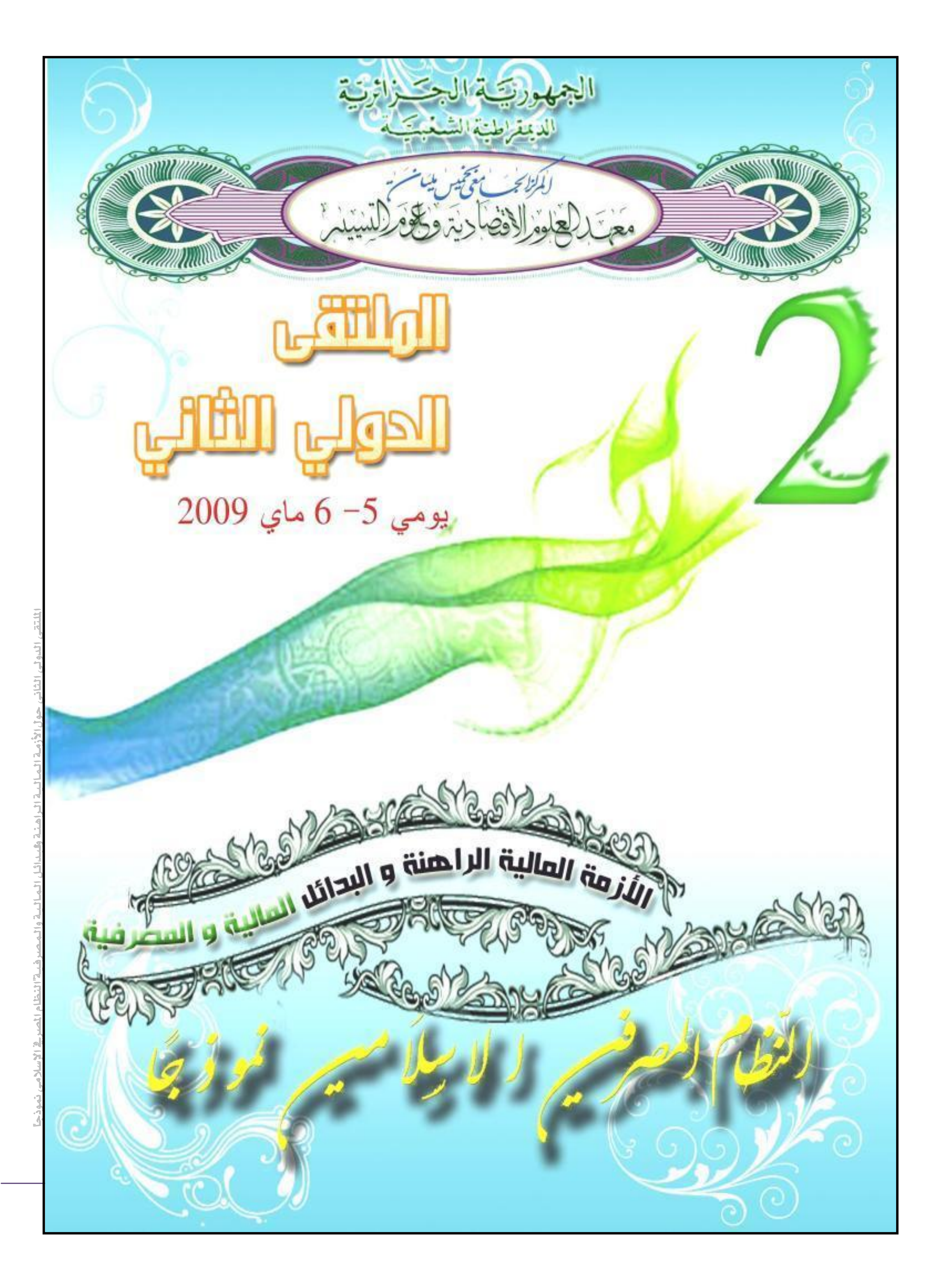

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي بخميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5- 6 ماي 2009
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الإسلامي نموذجا

الثورة التكنولوجية: تحدّي حقيقي أمام عمل المصارف الإسلامية

الأستاذة خليدة محمد بلكبير

khalidamohamedbelkebir@yahoo.fr

الأستاذة زوليخة سنوسي

Snoussi25@yahoo.fr

المركز الجامعي خميس مليانة

المـــقدّمـــة

برزت البنوك الإسلامية كظاهرة معاصرة في النصف الثاني من القرن الماضي و بدايات هذا القرن، و قد أثبتت هذه المصارف وجودها و أكّدته من خلال قيامها و الاستمرار في نشاطها و عملها، و توسّع هذا العمل سواء في الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلا مية لوحدها أو في الدول التي تعمل فيها مع المصارف التقليدية و بمنافسة قوية معها.

إن إنشاء المصارف الإسلامية و توسّعها يؤكد تلبيتها لاحتياجات المتعاملين معها و تحقيق مصالحهم و مصالح المصارف ذاتها، إضافة إلى مساهمتها في خدمة المجتمع بتلبية احتياجاته و مساهمته ا في خدمة الاقتصاد بالعمل على تطويره و تنميته.

و قد حققت الصناعة المصرفية الإسلامية الكثير من الإنجازات في فترة زمنية وجيزة، حتى أن بعض المصارف التقليدية عمدت إلى فتح منافذ لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

و بالرغم من نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، إلاّ أنها شأنها شأن الصناعة المصرفية التقليدية في العالم العربي و الإسلامي تعاني العديد من المشكلات و التحدّيات و التي من أهمّها الثورة التكنولوجية الجارفة و التقدّم الهائل في مجال التكنولوجيا المصرفية، من حيث جودة و سرعة و تنوّع هذه الخدمة باستغلال ثورة المعلوما ت و الاتصالات، بما يوجب سرعة مواكبة هذه التغيّرات الحادثة بكفاءة عالية، و العمل على استيعاب التكنولوجيا المتطوّرة و تطبيقها على النحو الأمثل.

إن كل ما تمّ ذكره يقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

ماهي التغييرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية؟ و ماهي آثارها على المصارف الإسلامية؟ و فيما يتمثل واقع استخدام التكنولوجيا في هذه المصارف؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تناول هذه الدراسة من خلال المحاور الآتية:

1 - مفهوم و طبيعة المصارف الإسلامية.
2 - الثورة التكنولوجية و أثرها على المجال المصرفي.
3 - المصارف الإسلامية و التكنولوجيا و واقع استخدامها فيها.

أولا: مفهوم و طبيعة المصارف الإسلامية.

في الخمسينات الميلادية ظهر ما يعرف بالمصارف الإسلامية في باكستان، و لكن لم يستمر، أعقبه في الستينات في مصر و أيضا لم يستمر ، ثم ظهر أول بنك إسلامي في مصر في عام 1971 باسم بنك ناصر الاجتماعين أعقبه البنك الإسلامي للتنمية في جدّة و بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية و أسّسا في عام 1975 ، ثم مصرف فيصل الإسلامي في عام 1977، ثم توالت بعد ذلك المصارف من بنك فيصل الإسلامي السوداني و بيت التمويل الكويتي ثم البنك الإسلامي الأردني، و لم يتوقف منذ ذاك الحين إلى يومنا هذا. (1)

أ -تعريف المصرف الإسلامي:

اختلف الكتّاب و الباحثون في مجال المصارف الإسلامية في وضع تعريف محدّد للمصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان، و بذلك تعدّدت التعاريف التي تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة، و التي سوف نستعرض أهمها فيما يلي:

عرّف الدكتور أحمد النجار المصرف الإسلامي بأنه : " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع و وضع المال في المسار الإسلامي ". (2)

و عرّفه الدكتور عبد الرحمن يسري بأنه: " مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطاتها الاستثمارية و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية و مقاصدها و كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا ". (3)

كما عرّفه الدكتور مصطفى كمال السيّد طايل بأنه: " منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم و المجتمع المسلم، و تنميتها و إتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال و الحرام ". (4)

و عرّفه الدكتور عبد الله عبد الرحيم العبادي بأنه : " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا و عطاءا ". (5)

يلاحظ على التعريفات السابقة أنها أكدت على أن المصارف الإسلامية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية، و ركّزت على بعض وظائف المصرف الإسلامي في مجال جمع الأموال و استثمارها مع إبراز دورها ا الاجتماعي، كما ذكرت دور هذه المصارف في ممارسة العمليات المصرفية مع عدم التعامل بالفائدة.

ب- **خصائص المصرف الإسلامي:**

من بين الخصائص التي تميّز المصرف الإسلامي عن غيره ما يلي: (6)

1 - **استبعاد التعامل بالفائدة:**

و تشكّل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصرف الإسلامي و بدونها يصبح مثل المصارف التقليدية، و ذلك لأن الإسلام يحرّم التعامل بالرّبا و يهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم و الغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.

و يمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للمصرف الإسلامي، و وجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي ، و تضفي على أنشطته دوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرّد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فقط.

2 - **إتباع قاعدة الحلال و الحرام:**

ينطلق الاقتصاد الإسلامي من معايير و أحكام و تشريعات و ردت في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة، أو ما يعرف بالشريعة الإسلامية، هذه الأخيرة تقرّر العمل كمصدر للكسب، بدلا عن اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب، و هذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمار و المشاركة التي تخضع لمعايير الحلال و الحرام التي حدّدها الإسلام.

3 - **الصفة التنموية للمصارف الإسلامية:**

تقوم المصارف الإسلامية على بناء فكري خاص و هو الإسلام و نظامه الشامل، لذلك تتصدّى وفق هذا البناء للتنمية الاقتصادية، بحيث تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يستطيع المصرف الإسلامي القيام بهذه الوظيفة عن طريق تدعيم الوعي الادّخاري بين أفراد المجتمع و المشاركة في العملية الاستثمارية، و بهذا تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف، و عليها القيام بأنشطة اجتماعية من أجل زيادة التكافل الاجتماعي و إيجاد نسيج متماسك للمجتمعات الإسلامية.

ج- **نشاطات المصارف الإسلامية:**

يتركز مفهوم المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية و المالية، كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام و قواعد الشريعة الإ سلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم و المثل و الخلق الإسلامية في مجال المعاملات و المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيّبة الكريمة للأمة الإسلامية.

يمكن حصر الملامح الأساسية لنشاطات المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

1 - **النشاطات التمويلية:**

من أهم النشاطات التمويلية لدى المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر ما يعرف بالمشاركة و المضاربة و المرابحة و السلم و الاستصناع و الإجارة، و يمكن توضيح هذه العناصر كالآتي:

- **المشاركة:** و تتم عن طريق اشتراك البنك الإ سلامي مع طرف آخر لإنشاء مشروع استثماري يشترك الطرفان في إدارته و تمويله، و كذلك يتشاركان في أرباحه و خسائره بنسب متفقة مع حصة المشاركة في رأس المال.

و تقسّم الشراكة في الفقه الإسلامي إلى نوعين رئيسيين هم (شركة الأملاك) و هي عبارة عن اشتراك شخصين أو أكثر في عين تمت ملكيته بإرث أو وصية أو هبة أو شراء، أما النوع الآخر من الشراكة هو (شركة العقود) و التي تتم عندما يتفق عدد من الشركاء في أداء و تنفيذ نشاط محدد بالتراضي بينهما بنسب يتفقوا عليها و يتم إثبات تلك النسب في عقد شراكة و يسجل رسميا. (7)

- **المضاربة:** يمكن أن تعتبر نوع من أنواع المشاركة، لكن الاختلاف هنا هو أن أحد الطرفين يقدّم المال و يكون حكمه حكم الشريك الموصي، و الآخر يقوم بأداء العمل و يسمى الشريك المضارب، و إن هذا

النوع من الاستثمار كان موجودا قبل الإسلام، فمن المعروف أن الرسول صلّى الله عليه و سلّم ضارب بأموال السيدة خديجة رضي الله عنها قبل البعثة.

و يمكن تقسيم العائد من أرباح المضاربة بين المضارب (الشريك بالعمل) و بين صاحب المال بنسب عادلة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين، و في حالة عدم تحقيق أرباح أو تحقيق خسائر يتحمّل صاحب المال الخسائر و يخسر الشريك العامل جهده فقط، و لا يمكن مطالبته بدفع خسائر ما لم تكن ناتجة عن إهمال متعمّد أو سوء نية مثبت.

و تنقسم المضاربة إلى قسمين مضاربة مطلقة و أنها لا تكون محكومة بشروط فيما يتعلق بنوع النشاط أو المدة و النوع الآخر هو المضاربة المقيدة و هذه تكون في العادة مح كومة بشروط تملى عادة من قبل الشريك المموّل حماية لماله. (8)

- **المرابحة**: هي اتفاق بين مشتر لسلعة معينة و بائع لها و بمواصفات محدّدة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها و مصاريفها إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه البائع و المشتري، و السلع قد يتم تسليمها في الحال أو في أجل معين و دفع المقابل للسلعة قد يتم في الحال أو لاحقا. (9)

  إذن فالمرابحة هي عبارة عن عقد بين البنك و أحد عملائه حيث يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة معينة سواء من الداخل أو الخارج، و من ثم يبيعها إلى العميل بسعر الكلفة مضافا إليه مبلغ معين كأرباح للبنك.

- **السلم** : بيع السلم هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال، على أن يتم استلام السلعة لاحقا أي بموعد معين، و من ثمّ فإن الثمن يدفع عاجلا و السلعة آجلا، أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا.

  إن بيع السلم هو من أنواع المعاوضة، أي التي يعوض أحد أطراف ع قدها ماله بمال الطرف الآخر، و هما المشتري و البائع، و بسبب تأجيل تسليم السلعة في بيع السلم، فإنه يتضمن البيع و المداينة، أي أن البائع للسلعة يبقى مدينا للمشتري بالسلعة التي يتم تسليمها له، و لحين إيفاءه بهذا الدين بتسليم السلعة في الأجل المعين، كما أنه عقد بيع تنطبق عليه شروط عقد البيع التي تتضمن مبادلة مال بمال. (10)

- **الاستصناع**: يعرّف بأنه عقد يشترى به في الحال شيئا ممّا يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه؟ن مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة و بثمن محدد، و يسمى المشتري مستصنعا و البائع صانعا و الشيء محل العقد مستصنعا فيه، و العوض يسمى ثمنا.

و يشترط لصحة عقد الاستصناع أن يكون العمل و العين من الصانع و أن يكون الاستصناع في الأشياء المتعامل فيها، أن يكون المستصنع به معلوما، و لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن في الأشياء وقت التعاقد، كما أن عقد الاستصناع بيع و ليس وعد، و يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط

معلومة لآجال محدّدة، و يجوز أن يتضمن العقد شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة. (11)

- **الإجارة:** الإجارة يمثلها الإيجار الذي يدفع مقابل الأصل المؤجر، فهي المقابل أو ال ثمن مقابل المنفعة التي يحصل عليها المستأجر من الأصل طيلة فترة استئجاره و استخدامه، و من شروط الإجارة في المصارف الإسلامية (12): أنها تمثل المقابل الذي يتم دفعه للحصول على منفعة السلعة المؤجرة لا السلعة، أن تكون المنفعة التي يتم الحصول عليها من حلال استئجار الأصل مشروعة، أن تكون المنفعة معلومة و يمكن الحصول عليها و محدّدة، و أن تكون الأجرة أي المقابل لخدمة الأصل المستأجر محددة و معروفة مسبقا و متفقا عليها و بشكل لا يثير خلافا حولها، و أن تكون مدّة الإيجار محدّدة. (12)

2 **قبول الودائع:**

تقوم المصارف الإسلامية بقبول الودائع وفق الأسس و الضوابط التي تتفق و مبادئ الشريعة الإسلامية، فهي تتولى فتح حسابات الودائع الجارية لعملائها، كما تقوم بفتح حسابات استثمارية لاستثمارها بما تجيزه الشريعة الإسلامية من معاملات، و بمعنى آخر بدون معدّل فائدة محدّد مسبقا كما هو الحال في ال بنوك الأخرى، و إنما يتم الاستثمار على أساس حصة متفق عليها من الأرباح. (13)

3- **الاستثمارات:**

لقد برز ت أخيرا الحاجة لتحويل الأموال من المدخرين المسلمين إلى المستثمرين لأنه في أغلب الأحيان لا يتمتع المدخرون بالقدرة على استغ لال الفرص الاستثمارية المربحة، على ش رط أن يتم استثمار تلك الأموال وفق قواعد و مبادئ الشريعة الإسلامية و تجنّب شبهة الرّبا، و تقوم المصارف الإسلامية بدور الوساطة المالية من خلال تعزيز عملية الادخار و الاستثمار، و تتم هذه العملية عن طريق التمويل المباشر من خلال أسواق الأسهم أو من خلال القيام بدور الوساطة المالية في هذه الأسواق.

و تتضح أهمية الوساطة المالية من حقيقة أن ثلثي الاستثمارات الجديدة تمر من خلال هذه العملية في معظم البلدان، فالناس يحتاجون إلى الخدمات المصرفية و بما أن الفائدة محظورة فإن الاقتصاديات الإسلامية تقف أمام تحدّي كبير يتمثل في إيجاد وسائل بديلة للقيام بالوظائف المصرفية المختلفة.

و يعتبر العلماء المسلمون أن كسب أرباح من خلال القيام بدور الوساطة يعتبر مهنة صحيحة بالرغم من تداخل مفهوم الوساطة المالية مع إنتاج و تبادل السلع الحقيقية و الخدمات. (14)

4- **أوجه النشاط الثانوي للمصارف الإسلامية:**

لا تختلف أوجه النشاط الثانوي للمصارف الإسلامية عن أجه النشاط الثانوي للمصارف التجارية من حفظ الأمانات و شراء و بيع أوراق مالية لحساب الغير بشرط أن تكون الأموال نيابة عن العملاء ما عدا خصم الكمبيالات الذي لا تجيزه الشريعة الإسلامية، و إدارة ممتلكا ت العملاء نيابة عنهم و كذلك تقديم النصح و الإرشاد في المسائل المالية و تقديم خطابات الضمان، و فتح الاعتمادات المستندية و قبول التأمينات و إصدار الشيكات و كذلك إعطاء شهادات و كشوف للعملاء و القيام بأبحاث اقتصادية و نشرها. (15)

ه- التجارة المحلية و الاستيراد و التصدير:

تقوم المصارف الإسلامية بممارسة بعض الأنشطة التجارية من خلال شراء السلع لحساب المصرف و بيعها سواء في الداخل أو الخارج. (16)

إن إنشاء المصارف الإسلامية تم من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها و خدماتها التي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية و أحكامها و مقاصدها، و بالشكل الذي يحقق مصلحة المتعاملين معها و المساهمين في قيامها و المجتمع و الاقتصاد ككل، و قد تأكدت هذه الحاجة الماسة للمصارف الإسلامية من خلال زيادة عددها و عدد الدول التي أقيمت فيها باستمرار خلال السنوات القليلة الماضية و زيادة أعداد المتعاملين معها.

ثانيا: الثورة التكنولوجية و أثرها عل المجال المصرفي.

يعدّ التقدّم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحوّل جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، و ذلك نتيجة اهتمام المصارف اهتماما كبيرا بما أحدثته الثورة التكنولوجية من أجل الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و الحواسيب الآلية، و تطويرها بكفاءة عالية، بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة، و تطوير أساليب تقديمها، بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من المصارف إلى العميل بدقة و سهولة و يسر، و ذلك من أجل مواجهة المتطلّبات الم عاصرة و المتزايدة من مختلف شرائح العملاء من ناحية، و يحقق لمصرف نموا مطردا في حجم عملياته و أرباحه من جهة أخرى. (17)

أ-الثورة التكنولوجية و الهيئة المصرفية:

يعيش العالم اليوم فترة زاخرة بالأحداث لم يشهد لها التاريخ مثيلا من قبل، فالعالم يمر في فترة ثورة تكنولوجية تبدو الثورة الصناعية الكبرى التي أنجزتها الرأسمالية قبل قرنين إزائها شيئا ضئيلا، فالعالم يشهد كل يوم بل كل ساعة إنجازا جديدا ليحل محل إنجاز سابق و ليدخل في حياة الإنسان ليصبح جزء من منها، فالحاسب الإلكتروني الذي كان قبل سنة أو سنتين قمة الإنجاز في هذا المضمار يصبح اليوم ضئيلا بالنسبة للحاسب الجديد الذي يفوقه جودة و سرعة و كفاءة و يقل عنه حجما و أصبحت الانترنيت ضرورة قصوى لكل إنسان و تطور

الهاتف المحمول و مازال يتطور يوما بعد يوم، بحيث أصبح ملازما لكل إنسان، و هو في تطور مستمر ، حتى أننا اليوم نرى ها تفا يحتوي على حاسب إلكتروني و إنترنت، و قد مكّنت الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض الإنسان من مشاهدة ما يحدث في العالم لحظة حدوثه عن طريق قنوات التلفزيون الرقمية، و توصّل العلم إلى فلق الذرّة و غزو الفضاء و تحقيق خارطة الجينات البشرية. (18)

اتصفت البيئة المصرفية خلال التسعينات بالتغير المستمر السريع و الاستجابة المستمرة لظروف و عوامل السوق، و يبدو هذا واضحا من خلال خدمات مصرفية جديدة و متطوّرة تلبي احتياجات العملاء، و في نفس الوقت تتفق مع التغيّرات في الأسواق العالمية بصفة عامة، و التغيّرات في الثورة ال تكنولوجية بصفة خاصة، حيث ساهمت أدوات التقنية الحديثة في إحداث تطور مذهل في أسلوب تقديم الخدمات المصرفية، حيث أصبح الصرّاف الآلي و بطاقة الائتمان من الخدمات المالية العالمية التي تسهّل عملية الانتقال المادي للأموال بين دول العالم بسهولة و يسر.

و استهدفت التقنية المصرفية الحديثة تغيير المعاملات المصرفية الورقية إلى معاملات مصرفية إلكترونية، لتقليل الاعتماد على المستندات الورقية (مثل الشيك، النقود، التحويلات)، و زيادة الاعتماد على التحويلات الإلكترونية السريعة بين البنوك سواء على المستوى المحلي أو المستوى ال عالمي، و استتبع ذلك أيضا دخول البنوك العالمية في شبكة اتصالات خاصة و ذلك لتوحيد لغة التخاطب و الاتصال المصرفي على مستوى العالم.

لعبت المنافسة أيضا دورا هاما في تطوير العمليات المصرفية، حيث اقتنعت البنوك بأهمية الاعتماد على التسويق المصرفي و دراسة احتياجات العملاء و مستوى رضاهم عن جودة الخدمة المصرفية التي تقدّمها هذه البنوك، الأمر الذي أدى إلى تغيير أسلوب تقديم و توزيع و تسعير و نقل الخدمات المصرفية إلى الجمهور. (19)

و من أهم ملامح المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من الشكل التقليدي للمصارف التي لها وجو د مادي في شكل فروع و معاملات إلى شكل المصارف الافتراضية، و التي تعتمد على شبكة الإنترنيت في تقديم خدمتها للعملاء و هي ما تسمى بنوك الإنترنيت، لتضيف أبعاد غير مسبوقة للعمل المصرفي. (20)

و قد ساعد على هذا الانتشار التطور الكبير في شبكة الإنترنيت و الارتفاع ا لمستمر و المتزايد لعدد مستخدمي هذه الشبكة، الذين يصل عددهم إلى مئات الملايين عبر جميع أنحاء العالم.

و يشهد معدّل نمو الطلب على الخدمات المالية و المصرفية عبر شبكة الإنترنيت نموا متزايدا على مستوى العالم، و على سبيل المثال كانت نسبة المتعاملين مع مصارف الإنترنيت عام 2003م نحو 25% من الأوربيين، و من المتوقع أن يبلغ عدد المستخدمين العرب للخدمات المصرفية عبر الإنترنيت حوالي 25 مليون شخص في السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي دفع المصارف إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق على تطوير استخدامها

لتقنيات المعلومات الحديثة، و قد ساهم استثمار المصارف في تكنولوجيا المعلومات في تقدّم الخدمات المصرفية الإلكترونية في هذا المجال،ممّا أتاح لها جني الأرباح و تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التكاليف الضخمة للاستثمارات التكنولوجية ؛ و يعدّ توسع المصارف في تقديم خدمات الصيرفة الإلكتروني ة من أهمّ ثمار الثورة التكنولوجية في العصر الحديث، و قد تنوّعت قنوات تقديم الخدمات المصرفية عن بعد عن طريق آلات الصرّاف الآلي و نقاط البيع الإلكترونية فضلا عن خدمات المصرف المنزلي و المصرف المحمول و التلفزيون الرقمي، حيث ساهمت هذه القنوات في تحرير العملاء من قيود الزمان و المكان و توفير الوقت و الجهد لعملاء المصارف . و قد صاحب هذا التطور الكبير في الخدمات الإلكترونية و تنامي عمليات التجارة الإلكترونية انتشار وسائل الدفع و السداد الإلكترونية، مثل بطاقات الائتمان المختلفة و الشيكات الإلكترونية و البطاقات الذكي ة، فضلا عن ظهور النقود الإلكترونية من اجل تيسير تسوية المدفوعات إلكترونيا. (21)

ب-**التغييرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية و إنترنيت المصارف**:

لقد أحدث التعامل المصرفي من خلال شبكة الإنترنيت التغييرات التالية: (22)

- تخفيض هائل في كلفة العمليات، حيث وصل هذا التخفيض إلى 10% من الكلفة الأصلية للعمليات التي تتم بالطرق التقليدية.
- تسهيل التعامل عبر الحدود و تقديم خدمات مختلفة و متنوعة للعملاء، حيث تصبح الحواجز الحدودية و كأنها غير موجودة.
- ازدياد التحديات المتعلقة بمواضيع الأمن و الحماية للعملاء و سرية التعامل، بما يستوجب تعديل الأنظمة الحالية بما يخدم هذا الغرض.
- و بما أن استخدام الإنترنيت في مجال الصيرفة يعطي للعملاء خيارات أوسع في التعامل، فإن ارتباط العميل بمصرفه يصبح أقل و يصبح التعامل عبر الإنترنيت هو الأساس و ليس المصرف، ممّا يؤثر على العلاقة بين المصارف و عملائها.

المؤكّد هو أن التطور التكنولوجي و خاصة تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية يعتبر سلاحا ذو حدّين، لأنه و على الرغم من تأثيره الإيجابي على فعالية و كفاءة الأداء في المصارف، إلاّ أنه ألقى بمزيد من الأعباء عليها ، خاصة أن الخدمات المصرفية المقدّمة عبر القنو ات الإلكترونية المختلفة أصبحت تهدّد الخدمات المقدّمة بواسطة الفروع، مع تناقص ربحية العمليات المصرفية التقليدية، و لهذا فإنه من الضروري جدا أن تعمل المصارف بشكل عام و الإسلامية منها بشكل خاص على مواجهة هذا التحوّل و التطوّر التكنولوجي بسرعة و كفاءة عالية و التكيّف معه و العمل على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطوّرة، و تطبيقها على النحو الأفضل.

ثالثا: علاقة المصارف الإسلامية بالتكنولوجيا و واقع استخدامها فيها.

أكّدت دراسة اقتصادية حديثة على وجود عدد من التحديات و المعوقات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في الوقت الراهن و التي يتحتم على القائمين على أمرها العمل على إزالتها و التغلب علبها، من أهمها ما ترتّب على أحداث 11 سبتمبر من آثار و انعكاسات على الساحة ا لاقتصادية الدولية بشكل عام، و من ثمّ الصناعة المصرفية الإسلامية. في الوقت نفسه طرحت الدراسة عددا من المقترحات التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه التحديات.

و من هذه التحديات و الذي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مواجهته فهو وحسب الدراسة الفجوة التكنولوجية و ضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالصناعة المالية التقليدية، خاصة أن التسارع في التغيرات و التعقد في الاحتياجات المالية و المصرفية للأفراد و المؤسسات لابد أن يتبعه تسارع في التطوير و التحديث في النظم و الخدمات و المنتجات المصرفية المقدم ة لهم، خاصة مع الزيادة الكبيرة في عدد مستخدمي شبكة الإنترنيت، ممّا يجعل التطوير و التحديث و تنويع الخدمات و المنتجات المصرفية، و إدخال التقنيات الحديثة بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التدريب و إعداد الكوادر المؤهلة علميا و عمليا للتعامل مع أحدث التقنيات العصرية أمرا مصيريا للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة المتوقعة من المؤسسات المالية العالمية ذات الثقل المالي الكبير والتقدم التكنولوجي و التنوع الهائل في الخدمات. (23)

أ-علاقة المصارف الإسلامية بالثورة التكنولوجية:

عند بحث علاقة المصارف الإسلامية بالثورة التكنولوجية، لابدّ من الإشارة إلى النقاط التالية: (24)

- إن المصارف في الدول النامية و من ضمنها المصارف الإسلامية، لم تتح لها الفرصة الحقيقية للمشاركة في وضع السياسات أو تطوير التقنيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و أعمال الإنترنيت، أو المساهمة في إيجاد الحلول لقضاياها أو مشاكلها، حيث بقيت في جانب المتلقي لكل ما تنتجه المؤسسات المالية و المصرفية في الدول المتقدمة.
- على المصارف الإسلامية أن تولي موضوع العولمة ما يستحقه من الدراسة، حتى تكون على علم بما يجري في الساحة المصرفية العالمية، بحيث تكون قادر ة على رسم سياساتها و استراتيجياتها المستقبلية القابلة للتطبيق وفق إمكانياتها و قدراتها.
- يجب عدم إهمال خصوصية و تميز أعمال و أنشطة المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، و بالتالي مدى ما يلقيه هذا الموضوع من ظلال على مدى تأثر و تأثير المصارف الإسلامية بموض وع تكنولوجيا المعلومات بشكل عام و إنترنيت المصارف بشكل خاص.

- لابد من إدراك هذه المصارف للمشاكل و المعوقات التي قد تعترض طريقها كمصارف إسلامية حديثة النشأة، سواء تلك المرتبطة بأعمالها و أنشطتها، أو تلك المرتبطة بالبيئة و الأجواء المحيطة بها، و بالتالي إدراكها لمدى العلاقة التي قد تنشأ بين هذه المشاكل و المعوقات من جهة، و الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و تطبيقها، و الأدوات المستعملة فيها من جهة أخرى.

و تجدر الإشارة أن للثورة التكنولوجية و إنترنيت المصارف آثار إيجابية على المصارف بشكل عام و الإسلامية منها بشكل خاص، و ذلك لأنها أدّت إلى زيادة إنتاجية هذه المصارف و تحسين جودة و كفاءة الأداء المصرفي، و المساهمة في سرعة و مرونة حركة رأس المال، و العمليات و الصفقات المالية، و التدفقات المعلوماتية عبر الحدود . (25)

ب-**واقع استخدام التكنولوجيا في المصارف الإسلامية**:

بدأت المصارف الإسلامية في ارتياد العديد من مجالات الصيرفة الإلكترونية أسوة بالمصارف التقليدية و خاصة العالمية منها، كما حرصت السلطات المختصة في الدول التي تزاول عملها فيها على اتخاذ الخطوات اللاّزمة من أجل تدعيم هذا القطاع الواعد، من خلال إقرار البنوك المركزية عددا من الضوابط الرقابية اللاّزمة لحصول هذه المصارف على ترخيص مزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية، و إصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية بهدف تهيئة البيئة المواتية لطرق أبواب الخدمات الإلكترونية المستحدثة، منها على سبيل المثال التوسع في إصدار بطاقات الدفع باختلاف أنواعها.

و بالتوازي مع هذا الاتجاه، تعمل المصارف الإسلامية على نشر قنوات التوزيع الإلكترونية لتهيئة الأسواق التي تعمل بها للتعامل بهذه البطاقات، من خلال نشر ماكينات الصراف الآلي داخل و خارج فروعها، و نشر شبكة من نقاط البيع الإلكتروني، كما قامت المصارف الإسلامية بتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات، و بدأ بعضها في تركيب و تشغيل مراكز للاتصالات و خدمة العملاء، فضلا عن تقديم خدمات البنك المحمول، و فتح فروع إلكترونية، و تقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الإنترنيت. (26)

و لكن مقابل ذلك تعاني المصارف الإسلامية من ضعف البيئة التكنولوجية لديها مقارنة بمثيلاتها من المصارف التقليدية العربية و الأجنبية. حيث أن غالبية عملياتها تتم معالجتها يدويا، فالمرابحة و المشاركة و الاستصناع كلها عمليات تتم معالجتها في الغالب يدويا، مما يرفع درجة الخطأ البشري و هنا تكمن المخاطرة، كما أنها تؤدي إلى بطئ سير العمليات لديها و كثرة الأعمال الورقية و طول الدورة المستندية، كما أن التسجيل المحاسبي في المصارف الإسلامية في الغالب لا يعبّر بشفافية عن العمليات الإسلامية التي تجري في المصرف، و يرجع ذلك إلى عدم وجود أنظمة حاسوبية و محاسبية تخدم هذه الصناعة وفق طبيعتها الخاصة، و يعود عدم اهتمام

شركات الأنظمة بتطوير أنظمة تتلاءم مع خصائص و طبيعة المصارف الإسلامية إلى قلة وعي القائمين على المصارف الإسلامية بأهمية أتمتة جميع العمليات المصرفية و من ثمّ عدم الإنفاق على تطوير أنظمة تخدم هذه الصراعة، فتحتاج إدارات المصارف الإسلامية إلى إيلاء هذا الجانب أهمية قصوى حتى تستطيع المنافسة في النظام المالي العالمي. (27)

إن النظام المالي الإسلامي مازالت تعوزه التقنية الحديثة حتى يتمكّن من المنافسة في الأسواق، و قد قدّمت مؤسسة " غارتنر " المتخصصة في الأبحاث شهر أكتوبر من العام 2006م في دبي شرحا عن نتائج دراسة حديثة لها حول طريقة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتمكين المصارف الإسلامية، و في الدراسة التي أعدها " فيتوريو دورازيو " محلّل أبحاث أول بمؤسسة " غارتنر "، اكتشف أن قطاع الأموال الإسلامية لا يتمتّع بوجود مزوّدي خدمة تكنولوجيا المعلومات التقليديين، و أن كل مزوّدي تكنولوجيا البنوك الإسلامية عبارة عن مزوّدين لنظم البنوك الأساسية. و ذكر " دورازيو " أن كبار مزوّدي الحلول التكنولوجية الدوليين لا يقدّمون حلولا إسلامية، و إذا كنت تبحث عن أحد مزوّدي التكنولوجيا الكبار مثل مؤسستي Accenture أو IBM فلن تجد لديهما ما تريد أيضا. عليك بالذهاب مباشرة إلى مزوّدي نظم البنوك الأساسية او ستحصل في أحسن الأحوال على نظام مؤقت. و لا يجد " دورازيو " أي مشكلة في عدم وجود حلول مصممة خصّيصا للبنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، حيث يقول : إن حلول البنوك الإسلامية التي تقدّمها لنا حلول البنوك الأساسية ليست مصمّمة تماما لصالح البنوك الإسلامية، و لكنها مفيدة تقريبا، و في نفس الوقت ربما نشهد سباقا في المستقبل لتقديم مزيدا من الحلول التي تخدم البنوك الإسلامية. (28)

إذن على الرغم من محاولة صناعة الصرافة الإسلامية تطوير أدواتها و خدماتها بالأساليب التقنية و التكنولوجية الحديثة، إلا أنها لت ترق بعد للمستوى التكنولوجي الذي تستخدمه الصرافة التقليدية، و من ثم فهناك تحدّ يكمن في مدى قدرة و استمرارية البنوك الإسلامية على مواجهة الرغبات المتغيّرة و المتطوّرة لعملائها. (29)

و منه فإن المصارف الإسلامية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت ببذل المزيد من الجهود لمسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تجتاح الصناعة المصرفية في مختلف دول العالم.

الخـــاتـمة

حققت الصناعة المصرفية الإسلامية الكثير من الإنجازات في فترة زمنية يمكن القول عنها أنها وجيزة، و لا تزال تحقق النجاحات إلى غاية يومنا هذا، و الدليل لجوء العديد من الم صارف التقليدية إلى فتح قنوات لم مارسة العمل المصرفي الإسلامي؛ و لكن بالمقابل تعاني المصارف الإسلامية من مشاكل و تحدّيات متعدّدة تعوق عملها ، و من أبرز هذه التحديات الثورة التكنولوجية الهائلة في جميع المجالات و منها المجال المالي و المصرفي، حيث عرفت البيئة المصرفية تغيّرات و تطوّرات كثيرة و متسارعة مسّت مختلف المنتجات و الخدمات المصرفية المقدّمة من طرف البنوك و طوّرتها بشكل جذري، و أصبح عمل الم صارف في مختلف أنحاء العالم يعتمد أساسا على أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، و ظهر ما يعرف بمصارف الإنترنيت أو المصارف الإلكترونية التي باتت تخدم شريحة كبيرة جدا من العملاء نظرا للزيادة الكبيرة في عدد مستخدمي شبكة الإنترنيت في كافة أرجاء المعمورة، ممّا ساهم في زيادة حدّة المنافسة بين المصارف لكسب و تحقيق رضا عملائها؛ و بالرّغم من أن المصارف الإسلامية بدأت في ارتياد العديد من مجالات الصناعة المصرفية الحديثة أو الإلكترونية و اتخاذ التدابير اللاّزمة لتدعيم هذا القطاع الواعد و إقرار الخطوات الرقابية للحصول على تراخيص لمزاولة العمليات المصرفية

الإلكترونية، إلاّ أن الفجوة التكنولوجية لا تزال كبيرة بين المصارف الإسلامية و مثيلاتها من المصارف التقليدية العربية و الأجنبية، و لهذا بات من الضروري أن تقوم المصارف الإسلامية ببذل المزيد من الجهود م ن أجل التكيّف مع الواقع التكنولوجي الجديد و البيئة التكنولوجية الحديثة، بحيث أصبحت قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات مرتبطة بمدى نجاحها في الاعتماد على تقنية المعلومات كأحد ركائز اتخاذ القرار، و مدى تطويعها لتطبيقات العلم و التكنولوجيا؛ و منه فالمصا رف الإسلامية مطالبة اليوم بأتمتة جميع عملياتها المصرفية و الاعتماد على أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و كذلك تدعيم قطاع الصناعة المصرفية الإلكترونية، من أجل الخروج بمنتجات و خدمات حديثة تتلاءم و رغبات و احتياجات العملاء و تعمل على تحقيق مستويات عالية من رضاهم، للبقاء و المنافسة في بيئة لا تعرف الاستقرار و الثبات و لا تعترف بمن لا يولي ا لجانب التكنولوجي و التكيّف معه اهتماما في أداءه لمختلف أعماله.

الهوامش:

(1): لاحم أحمد الناصر، الصيرفة الإسلامية – وجهة نظر – من الموقع الإلكتروني:

http://lahem88.maktoobblog.com/267964/

(2): أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقرّر لجنة بازل– تحدّيات العولمة–إستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث و جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008، ص: 60.

(3): نفس المرجع السابق الذكر، نفس الصفحة.

(4): ريمون يوسف فرحات، فادي الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص–ص: 20-21

(5): أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص:60.

(6): نفس المرجع السابق، ص-ص: 62-63

(7): فكري كباشي الأمين، مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، شبكة المشكاة الإسلامية:
http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5131

(8): نفس المرجع السابق الذكر.

(9): فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي و دار الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص: 293

(10): نفس المرجع السابق، ص-ص: 331-332

(11): أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص-ص: 91-92

(12): فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص-ص: 393-394

(13): فكري كباشي الأمين، مرجع سابق:
http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5131

(14): نفس المرجع السابق الذكر

(15): نفس المرجع السابق الذكر

(16): نفس المرجع السابق الذكر

(17): أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق،ص: 185

(18): الموقع الإلكتروني
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10709

(19): أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية و البنوك الإسلامية، من الموقع
http://kotobarabia.eastview.com/library/documentinfo.aspx?ref=6134

(20): أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص:185

(21): نفس المرجع السابق، ص-ص: 186-187

(22): نفس المرجع السابق، ص:189

(23): ممدوح مطيري، دراسة تعرض حلول التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، جريدة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2004، العدد 9207، من الموقع:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=217451&issueno=9207

(24): أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص-ص: 189-190

(25): نفس المرجع السابق، ص: 190

(26): نفس المرجع السابق، ص: 191

(27): أحمد لاحم الناصر، أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، مدونات مكتوب

http://lahem88.maktoobblog.com/344659/

(28): دراسة لمؤسسة غارتنر المتخصصة في الأبحاث، البنوك الإسلامية في حاجة إلى التكنولوجيا للمنافسة في السوق، جريدة الشرق الأوسط، 28 نوفمبر 2006، العدد 10227

http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&issueno=10227&article=394091&feature=1

(29): صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، تقرير: 11 تحديا تواجه أعمال المصرفية الإسلامية في السعودية

http://www.aleqt.com/2007/04/24/article_88559.html

المراجع و الإحالات:

أ-الكتب:

1-أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية -مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها، الطبعة1، عالم الكتاب الحديث و جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008.

2-ريمون يوسف فرحات، فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004

3-فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة1، عالم الكتاب الحديث و جدار للكتاب العالمي، عمان، 2006

ب-المراجع الإلكترونية:

1-أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية و الإسلامية

http://kotobarabia.eastview.com

2-أحمد لاحم الناصر، الصيرفة الإسلامية – وجهة نظر – من الموقع الإلكتروني:

http://lahem88.maktoobblog.com/267964/

3- أحمد لاحم الناصر، أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، مدونات مكتوب

http://lahem88.maktoobblog.com/344659/

4- دراسة لمؤسسة غارتنر المتخصصة في الأبحاث، البنوك الإسلامية في حاجة إلى التكنولوجيا للمنافسة في السوق، جريدة الشرق الأوسط، 28 نوفمبر 2006، العدد 10227

http://www.aawsat.com

5- صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، تقرير: 11 تحديا تواجه أعمال المصرفية الإسلامية في السعودية

http://www.aleqt.com

6-فكري كباشي الأمين، مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، شبكة المشكاة الإسلامية: 1- http://www.meshkat.net

7- ممدوح مطيري، دراسة تعرض حلول التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، جريدة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2004، العدد 9207، من الموقع:

http://www.aawsat.com

8- الموقع الإلكتروني: الحوار

www.ahewar.org

ملخص

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية إسلامية تقدّم الخدمات المصرفية و المالية و تقوم بنشاطات التمويل و الاستثمار في مختلف المجالات وفقا لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، و ذلك بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع، و من هنا فإن أهمّ ما يميّزها عن المصارف التقليدية هو عدم التعامل بالفائدة و استبدال ذلك بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.

و قد حققت المصارف الإسلامية نجاحات كثيرة و انتشارا واسعا في مختلف مناطق العالم في فترة زمنية قصيرة، كما شهدت إقبالا كبيرا من طرف العملاء و الجماهير لطلب مختلف خدماتها المالية و المصرفية، و لكن هذا لا يمنع من أن هذه المصارف تعاني من مشاكل و تواجه تحدّيات كبيرة، و من أهم هذه التحدّيات الثورة التكنولوجية الهائلة في جميع المجالات خاصة المجال المالي و المصرفي، حيث تميّزت البيئة المصرفية بالتطوّر السريع و العمل بأحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات، و ظهر ما يسمّى بمصارف الإنترنيت أو المصارف الإلكترونية التي تقدّم تشكيلة من المنتجات و الخدمات المصرفية و المالية الحديثة، و تعمل على تحقيق رضا عملائها أينما كانت أماكن تواجدهم و بأقل التكاليف.

و بالرّغم من بدأ المصارف الإسلامية بارتياد العديد من مجالات الصناعة المصرفية الإلكترونية و اتخاذها الخطوات اللاّزمة لتدعيم هذا القطاع، إلاّ أن الفجوة التكنولوجية لا تزال كبيرة بينها و بين المصارف التقليدية العربية منها و الأجنبية، و لهذا فقد بات لزاما على المصارف الإسلامية إيلاء الجانب التكنولوجي قدر كبير من الأهميّة و بذل المزيد من الجهود للتكيّف مع التطوّرات التكنولوجية و تطبيق أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و تطويعها و استخدامها على أفضل نحو، قصد الخروج بمنتجات و خدمات ترضي رغبات و احتياجات العملاء المتزايدة و المتغيّرة باستمرار من جهة و تتوافق مع مبادئ عمل هذه المصارف من جهة أخرى، من أجل الاستمرار و البقاء في بيئة عمل أهم ما يميّزها المنافسة الشديدة و المتزايدة يوما بعد يوم.

Résumé

Les banques islamiques sont des institutions financières qui offrent des services financiers islamiques et qui exercent des activités de financement et d'investissement dans différents domaines, conformément aux principes et dispositions de la religion islamiques, dans le but de réaliser le développement social et économique, donc ce qui distingue ces banques des autres banques

traditionnelles est l'absence du taux d'intérêt, remplacé par la participation au profit et a la perte.

Les banques islamiques ont remporté de nombreux succès dans un laps de temps court et sont largement répandues dans différentes régions du monde, mais cela ne signifie pas que ces banques n'affrontent pas de gros problèmes et défis, dont le plus important est la révolution technologique immense qui touche tout les domaines, en particulier l'environnement bancaire et financier, car cet environnement est caractérisé par un développement technologique rapide, surtout en ce qui concerne l'utilisation des technologies d'information et de communication récentes, et l'apparition des banques sur Internet ou e-banques, qui offrent une variété de produits et services financiers et bancaires modernes et œuvrent a la satisfaction des clients avec les coûts les plus bas.

Bien que les banques islamiques ont entamé l'application de l'industrie financière électronique et à prendre les mesures nécessaires pour renforcer ce secteur, mais le fossé technologique reste important entre ces banques et les banques traditionnelles arabes et étrangères, il est donc impératif pour les banques islamiques d'accorder plus d'importance au domaine technologique et fournir davantage d'efforts pour s'adapter à l'évolution technologique très rapide et aussi se baser sur l'application des dernières technologies d'information et de communication , pour obtenir des produits et services répondants aux besoins des clients et des exigences de la concurrence d'une part, et compatibles avec les principes de l'activité de ces banques d'une autre part, afin de continuer et de rester dans un milieu de travail caractérisé par une concurrence atroce ,croissante de jour en jour.

5-فكري كباشي الأمين، مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، شبكة المشكاة الإسلامية: 2-

http://www.meshkat.net

6- ممدوح مطيري، دراسة تعرض حلول التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، جريدة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2004، العدد 9207، من الموقع:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=217451&issueno=9207

(24): أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص-ص: 189-

http://www.aawsat.com

7- صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، تقرير: 11 تحديا تواجه أعمال المصرفية الإسلامية في السعودية

http://www.aleqt.com

8- الموقع الإلكتروني

www.ahewar.org

1